روسيا تلقت موافقة ١٧ مجموعة على وقف القتال.. ومن أميركا قائمة بـ٦٩ فصيلاً

اتفاق «وقف العمليات القتالية» صامد في يومه الثاني.. وتبادل للاتهامات بخرقها

الوطن- وكالات

تواصل الهدوء النسبي في معظم أراضي «المنطقة الخضراء» في اليوم الثاني لـ«وقف العمليات القتالية العدائية» في البلاد وخصوصاً ريف دمشق والمنطقة الجنوبية، وسط تبادل الأطراف المعنية اتهامات بارتكاب خروقات، وتأكيد موسكو أن القوات السورية لم ترد على قصف دمشق من جوبر والغوطة في اليوم الأول من تنفيذ الاتفاق.

ولاحظ أهالي العاصمة، ليل الأحد، ونهار أمس، غياب أصوات القصف والانفجارات وتحليق الطائرات الحربية فوق دمشق وريفها. وبدا الارتياح واضحاً على وجوه المواطنين والعناصر على حواجز الجيش والقوى الأمنية المنتشرة في وسط العاصمة وأطرافها للهدوء الذي يعم أطراف العاصمة، وقال أحدهم لـ«الوطن»: «نأمل أن يكون (وقف العمليات القتالية العدائية) بداية خير لسورية وشعبها على طريق إنهاء الأزمة»، المستمرة منذ نحو خمس سنوات.

من جانبها، قالت سيدة أثناء توجهها إلى السوق لـ«الوطن»: «يكفينا ما حصل.. يجب أن يتغير الوضع.. الوضع اليوم (الأحد) وأمس (السبت)، أفضل مما كان عليه في السابق».

بدوره، قال لـ«الوطن» أحد مراسلي القنوات الفضائية الأجنبية في دمشق: «الهدنة ممتازة جنوباً و(في) محيط دمشق»، معتبراً أن صمود الاتفاق يعتمد على قوة الروس والأميركان، لافتاً إلى أن الروس «عازمون جداً» على بذل كل ما يستطيعون لإنجاح الاتفاق، على حين إن الأميركان «يحاولون التصيد بأي خرق للعب على سيناريو ب».

على خط مواز تحدث «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض الذي يتخذ من لندن مقراً له أمس عن ليلة هادئة تخللتها خروقات محدودة، لكنه أشار إلى غارات جوية كثيفة لم تعرف هوية الطائرات التي نفذتها، استهدفت مناطق لم يتضح إذا كانت مشمولة باتفاق الهدنة، أبرزها في ريفي حلب الشمالي والغربي وريف حماة الجنوبي (وسط).

في الأثناء، أعلن أمس الجنرال سيرغي كورالينكو، رئيس المركز الروسي للمصالحة السورية المقام في مطار «حميميم» قرب اللاذقية في بيان، أن «وقف إطلاق النار في سورية لا يزال صامداً بشكل عام، رغم أنه تم رصد ٩ حالات لخرقه خلال الساعات الـ٢٤ الأخيرة».

كما جاء في البيان: إن القوات الحكومية السورية لم ترد على قصف دمشق من جوبر والغوطة الشرقية، السبت، وذلك استجابة لطلب من مركز المصالحة الروسي.

وذكر بيان المركز الروسي بأنه «تلقى حتى ظهر أمس موافقة ١٧ مجموعة مسلحة من فصائل المعارضة السورية المعتدلة على شروط وقف أعمال القتال. كما قام المركز بالتوسط في عقد اتفاقات مصالحة مع أعيان ٣٥ بلدة، ما أسفر عن انسحاب مسلحين متشددين من هذه البلدات وتشكيل فصائل للدفاع الذاتي من الآخرين»، مشيراً إلى أن البلدان المذكورة تشهد تشكيل أجهزة للحكم الذاتي وإعادة تأهيل البنى التحتية والمواصلات، إضافة إلى إيصال مساعدات إنسانية إلى أهاليها».

كما أورد البيان، أن المركز الروسي للمصالحة تلقى من الولايات المتحدة، السبت، قائمة تضم ٦٩ مجموعة معارضة مسلحة أكدت سواء عبر «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة أم في اتصالها مع الولايات المتحدة مباشرة، موافقتها على شروط وقف «الأعمال القتالية العدائية» في سورية.

في المقابل، قال المتحدث باسم «الهيئة العليا للمفاوضات» سالم المسلط حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء: «ارتكبت قوات النظام ١٥ انتهاكاً لوقف إطلاق النار في اليوم الأول من تطبيق الهدنة، بينهم اثنان من حزب الله اللبناني في منطقة الزبداني» غرب دمشق والحدودية مع لبنان. وأوضح أن الهيئة العليا بصدد «توجيه رسالة شكوى رسمية» إلى موفد الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ووزراء خارجية «مجموعة الدعم الدولية» لسورية، باستثناء إيران وروسيا. وأعلنت «الهيئة العليا للمفاوضات» الجمعة أنها حصلت على موافقة ٩٧ فصيلاً من فصائل ميليشيا «الجيش الحر» والتنظيمات المسلحة على الالتزام «بهدنة مؤقتة.. تستمر مدة أسبوعين». وزعم المسلط أن أياً من هذه الفصائل لم ترد على الخروقات المسجلة السبت.

ورأى أن الاتفاق شكل «الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح» لوضع حد للنزاع الدامي الذي تشهده سورية منذ منتصف آذار ٢٠١١. وأكد أنه «أمر إيجابي أن نرى الناس مرتاحة.. ثمة خروقات هنا وهناك لكن بشكل عام الوضع أفضل بكثير مما كان عليه سابقاً». وأضاف: «هذا هو هدفنا الرئيسي.. أن يكون شعبنا بأمان من هذا الخوف الذي يعيشونه منذ خمس سنوات حتى الآن».

وعقدت «مجموعة العمل الدولية» في جنيف اجتماعاً السبت لتقييم مسار «وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية من دون أن تصدر أي بيان رسمي. وقال دبلوماسي غربي شارك في الاجتماع حسب «أ ف ب»: إن «الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا اعتبرت الحصيلة إيجابية بعد مرور الساعات الأولى على بدء العمل بوقف الأعمال العدائية».

وبحكم استثناء تنظيم داعش وجبهة النصرة من اتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية، فإن المناطق المعنية بالاتفاق، حسب مصدر سوري رسمي والمرصد، تقتصر على الجزء الأكبر من ريف دمشق، ومحافظة درعا جنوباً، وريف حمص الشمالي وريف حماة الشمالي، ومدينة حلب وبعض مناطق ريفها الغربي.

مركز تبادل المعلومات لمراقبة اتفاق وقف العمليات القتالية في سورية (رويترز)

مسؤول أميركي لإعطاء فرصة للتنفيذ.. وبوغدانوف: الاتفاق يتضمن آلية للتعامل

وكالات

بينما دعا مسؤول أميركي كبير أمس إلى «إعطاء فرصة» لاتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية رغم العقبات التي لا تزال «كثيرة»، أكدت روسيا أن الاتفاق يتضمن آلية للتعامل مع حالات خرقه.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف أمس بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «لقد اتفقنا على آلية التعامل في حال حدوث خروقات كما أن العسكريين الروس على اتصال وثيق مع نظرائهم الأميركيين حول هذا الموضوع إضافة إلى عقد وزارة الدفاع الروسية مؤتمرات صحفية يومية بهذا الخصوص».

على خط مواز قال المسؤول الأميركي الكبير بحسب وكالة «أ ف ب»: إن «التعقيدات قائمة ولا يمكن تجنبها. وحتى في أفضل الحالات لم نكن نتوقع أن يتوقف العنف على الفور».

وأضاف: «في الواقع نحن متأكدون بأن المعارك ستتواصل خصوصاً بسبب تنظيمات مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة» غير المعنيين باتفاق «وقف الأعمال القتالية العدائية».

وتابع المسؤول الأميركي: «إنه اتفاق سيكون من الصعب تطبيقه ونعلم أن العقبات كثيرة» معتبراً: «أن من مصلحتنا ومن مصلحة الشعب السوري خصوصاً أن نعطي فرصة لهذه العملية. إنها فرصة حقيقية للحد من العنف الذي يعانيه الشعب السوري منذ فترة طويلة جداً».

وفي السياق نشرت السفارة الأميركية على موقعها على الإنترنت إعلاناً يدعو للإبلاغ عن أي خرق لاتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية».

وأوضحت السفارة بالإعلان أنه بإمكان من يود الإبلاغ عن أي خرق الاتصال بأي من أعضاء «المجموعة الدولية» لدعم لسورية، وبالنسبة للولايات المتحدة الاتصال بالفريق الخاص بـ«الهدنة».

وتضمن الإعلان أرقام هواتف للاتصال بها وبريداً الكترونياً للإبلاغ عن الخروقات.

قولاً واحداً

وقف الأعمال القتالية... هل هو المدخل؟

ميسون يوسف

مع القرار ٢٢٦٨ المتضمن موقفاً دولياً واضحاً يدعو إلى وقف الأعمال القتالية في سورية، يتغير المشهد وتدخل سورية مرحلة جديدة من مراحل معركتها الدفاعية ضد العدوان الذي استهدفها. وهنا لا يمكن لأحد أن يتجاهل أن سورية منذ البدء دعت إلى فصل المسار السياسي عن مواجهة الإرهاب الذي ضرب البلاد بمشاركة إقليمية ودولية، إرهاب استهدفها تحت عنوان ثورة أو إصلاح إلى آخر ما هنالك من ادعاءات كاذبة.

واليوم يقر العالم أو ما يسمى المجتمع الدولي أن الإرهاب الذي يستهدف سورية إنما هو خطر يستهدف العالم كله بعيداً كان عن سورية في موقعه أم قريباً منها في جغرافيته، ولهذا نعتبر أن أهم ما جاء به القرار ٢٢٦٨ وقبله التفاهم الروسي الأميركي الذي كان أساسا لهذا القرار، هو تأكيده على أن داعش والنصرة إنما هما تنظيمان إرهابيان لا يمكن أن يشملهما وقف الأعمال القتالية كما أنه ليس لهما أي موقع على طاولة إنتاج الحل السياسي. وفي ذلك وبكل تأكيد انتصار واضح للمنطق السوري الذي ما فتئ يردد ويذكر بهذه الحقيقة ويدعو إلى تكاتف الجهود الدولية في سبيل محاربة الإرهاب الذي يشكل تنظيم القاعدة أمه الأساس التي فرخت داعش والنصرة وسواهما من تنظيمات تحمل في داخلها عقيدة وهابية تكفيرية شوهت الإسلام وقدمته إلى العالم على غير حقيقته حتى بات منفراً بخلاف ما يجب أن يكون عليه.

لقد وقفت سورية مع وقف الأعمال القتالية على عتبة الانطلاق الجدي نحو العمل السياسي، ما دامت مكافحة الإرهاب ستستمر من غير ربط بأي شأن آخر، ولكن يبقى التركيز على دور دول الإقليم التي لم توفر فرصة إلا واستغلتها في دعم الإرهاب، وتأتي تركيا والسعودية في طليعة دول العدوان على سورية، وهنا تشخص الأنظار إلى ما سيكون عليه موقف هاتين الدولتين ومن يماثلهما في السلوك، فهل ستستجيبان لمقتضيات القرار وتلتزمان به أم ستتابعان أعمالهما العدائية ضد سورية.

من يتابع المواقف السورية يجد أن هناك تحذيراً ودعوة لكل الدول للعمل بالقرار ٢٢٦٨ والتوقف عن القيام بأي عمل عدائي يستفيد منه الإرهابيون ولم يقصر الدكتور بشار الجعفري مندوب سورية الدائم في الأمم المتحدة في التركيز على هذا الأمر أمام مجلس الأمن مشدداً على أهمية ضبط الحدود ووقف الدعم الذي تقدمه بعض الدول إلى التنظيمات الإرهابية ومنعها من تعزيز قدراتها أو تغيير مواقعها وذلك تفاديا لما قد يؤدى إلى تقويض هذا الاتفاق مؤكداً تمسك الحكومة السورية بحق قواتها المسلحة بالرد على أي خرق تقوم به هذه التنظيمات الإرهابية ضدها وضد المواطنين السوريين. وبالتالي فإن المرحلة الجديدة على أهميتها تبقى بحاجة إلى الحذر، ومواكبة تفصيلية لكل شأن يتصل بالميدان لأن من الخطر بمكان أن نثق بمن ليس أهلا للثقة..... ما يعني أن سورية المعنية جداً بحقن الدماء ووقف القتال مع من يؤمن بالعمل السياسي للبحث عن مصلحة سورية، فإنها معنية أيضاً بمتابعة المواجهة مع الإرهاب مهما كانت تسميات تنظيماته، فعلت ذلك سابقا وستتابعه مستقبلا وما القرار الدولي إلا تأكيد جديد على صوابية الموقف السوري.

جددت تأكيد تأييدها لـ«وقف العمليات القتالية العدائية»

«التنسيق» لـ«المعارضة»: يجب التركيز على «الدستور الجديد» في بداية المفاوضات

الوطن

جددت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة تأكيد تأييدها لاتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية، وأعربت عن أملها في أن يتحول إلى «وقف إطلاق نار شامل ودائم يهيئ الظروف للبدء بعملية سياسية وفق المرجعيات الدولية المعتمدة».

ودعت الهيئة المعارضة إلى عدم التركيز في بدء المفاوضات المقبلة على هيئة الحكم الانتقالي، بل على الدستور الجديد، الذي سوف يضمن الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي. وقالت الهيئة في بيان نشره عضو المكتب التنفيذي منذر خدام في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: لقد «دخل السبت في ٢٠١٦/٢/٢٧ عند منتصف ليل الجمعة بدء وقف العمليات العدائية في سورية الذي تم التفاهم بشأنه بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية، وتم تعزيزه بقرار من مجلس الأمن صدر بإجماع أعضائه».

وأضاف: إن «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي التي لطالما رفضت العنف تدرك مدى أهمية وقف القتال في سورية بالنسبة لجميع السوريين، ولذلك فهي تعلن تأييدها الكامل للهدنة المعلنة وتأمل أن تتحول إلى وقف إطلاق نار شامل ودائم يهيئ الظروف للبدء بعملية سياسية وفق المرجعيات الدولية المعتمدة، وخصوصاً بيان جنيف١، وبياني فيينا، وبيان ميونخ، وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، بما ينهي هذه المأساة غير المسبوقة في التاريخ، ويحقق للشعب السوري مطالبه العادلة في الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية». وفي تصريح سابق لـ«الوطن»، قال المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» حسن عبد العظيم حول اتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية»: إن «هذه الخطوة نؤيدها بقوة»، مضيفاً: «هيئة التنسيق بالأصل ضد العنف والتطرف وإطلاق النار والعسكرة، بالتالي نحن هذه الخطوة نؤيدها بقوة ومعظم قوى المعارضة من حلفائنا تؤيد هذه الخطوة».

وفي السياق كتب خدام في تغريدة له «تخطئ المعارضة إذا بدأت المفاوضات بالتركيز على هيئة الحكم الانتقالي، بل عليها التركيز على الدستور الجديد، الذي سوف يضمن الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي، ومن ثم تأتي هيئة الحكم لتنفذه، مع كل مستلزماته من قانون أحزاب جديد، وقانون إعلام وغيرها».

وأشار خدام إلى أن «هذا ما نص عليه القرار ٢٢٥٤ وينبغي عدم نسيان أن المبدأ الحاكم للتسوية السياسية هو لا غالب ولا مغلوب، وأن هيئة الحكم ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة سوف تخضع لمبدأ الرضا المتبادل، بحسب ما جاء في بيان جنيف١».

وأضاف: «خلال ستة أشهر كما هو محدد في التفاهمات الدولية يمكن أن يكون في سورية دستور جديد وحكومة جديدة، ما يعني عملياً البدء بحل مشكلة المعتقلين والمهجرين والنازحين وإنهاء الحصار وغيرها من مشكلات». وتابع «لنعمل على ذلك جميعاً موالاة ومعارضة».

زاخاروفا وتونر... و«الصمت»

وكالات

ردت وزارة الخارجية الروسية رداً تهكمياً أمس على تعليقات الناطق باسم نظيرتها الأميركية التي خير فيها موسكو بين الالتزام بـ«وقف العمليات القتالية العدائية» أو «الصمت».

ولم يستطع الناطق الأميركي مارك تونر يوم الجمعة أن يرد على سؤال بشأن إذا ما استلمت الولايات المتحدة خريطة هدنة لـ«وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية من روسيا، ولم يجد غضاضة في أن يناشد روسيا بدء العمل لتطبيق وقف لإطلاق النار وبدء العملية السياسية في سورية أو «كم الفم» (الصمت). وردت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، بشكل ساخر ولاذع على دعوة نظيرها الأميركي، معتبرةً أن صمت الجانب الروسي سيؤدي إلى تعمية الحقائق في سورية عن العالم والولايات المتحدة. وكتبت في تدوينه على صحفتها بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «لديكم فرصة لمعرفة ما يجري في سورية على أرض الواقع، ما دام لم يكمّ الجانب الروسي فمه».

المالح لتسيير أعمال الائتلاف إلى حين انتخاب رئيس

وكالات

قررت الهيئة العامة للائتلاف المعارض تكليف رئيس اللجنة القانونية، هيثم المالح، تسيير أعمال الائتلاف، خلفاً لخالد خوجة، الرئيس المنتهية ولايته إلى حين انتخاب آخر.

وقررت الهيئة العامة خلال الدورة العادية رقم ٢٧ في مدينة إسطنبول التركية، تأجيل انتخابات الهيئة الرئاسية والسياسية، إلى ٢٥ آذار المقبل، حسبما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء عن مصادر في الائتلاف. ويتجه الائتلاف لانتخاب رئيس جديد له، بعد انتهاء فترة رئاسة خوجة، الذي شغل المنصب لفترتين متتاليتين، وينص النظام الداخلي للائتلاف، أن يتولى كل رئيس منتخب الرئاسة لمدة ٦ أشهر. ويتضمن قرار الهيئة العامة، تكليف المالح، ونواب خوجة، فضلاً عن الأمين العام للائتلاف، يحيى مكتبي، والهيئة السياسية، تسيير أمور الائتلاف، حتى انعقاد اجتماع الهيئة العامة القادم. وبموجب قرار الهيئة فإن المالح، لن يمثل منصب الرئيس، وستكون أي قرارات متخذة محصورة بالهيئة السياسية فقط.

وتشكل الائتلاف المعارض أواخر عام ٢٠١٢ في الدوحة، بدعم من الدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية، وخاصة «تركيا وقطر والسعودية».

مسؤول سابق في «ناتو»: الخطة «ب» تتضمن عملاً برياً

وكالات

كشف قائد سابق في حلف شمال الأطلسي «ناتو»، جايمس ستافريديس، أن الخطة البديلة الأميركية التي جرى الحديث عن احتمال تطبيقها في حال إخفاق اتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية قد تتضمن عملاً برياً لإقامة منطقة حظر طيران في منطقة آمنة، بمشاركة الأردن وتستثني روسيا. وقال ستافريديس وفق ما نقلت شبكة «CNN» الإخبارية الأميركية: «إن الخطة الاحتياطية أو الخطة B التي لفت إليها وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، في حال إخفاق اتفاق وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية قد تتضمن عملاً برياً تستثني روسيا منه.

وأوضح: «أعتقد أن الخطة B ستكون حملة دون روسيا، وأعتقد أنها على الأغلب ستتضمن في مرحلة من المراحل إقامة منطقة حظر للطيران في منطقة آمنة يمكننا فيها بناء معارضة معتدلة»، لافتاً إلى أنه «على الأغلب ستتضمن هذه الخطة الأردن، وربما قوات برية أردنية، أنا متأكد أن هذا الحديث جرى بين الرئيس الأميركي وملك الأردن.. ستكون حملة معقدة وفوضوية، ولنأمل أننا يمكننا استقطاب روسيا لجانبنا، ولكن غير واثق من ذلك».

وفي الإطار ذاته، أشار مسؤول أميركي في البيت الأبيض، بحسب ما ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، إلى أن الرئيس أوباما عقد عدة مناقشات داخلية بشأن الخيارات المتاحة في حال إخفاق الاتفاق، وأشار إلى أن الخيارات تنوعت ما بين إمكانية زيادة قوات الكوماندوز الأميركية «القوات الخاصة» على الأرض في سورية، إلى خيارات لتدريب وزيادة المساعدات للقوات المحلية في سورية، والاستعانة بالمساعدات من دول أخرى في تقديم الأسلحة والمساعدات اللوجستية إلى خيارات إقامة منطقة حظر جوي أو منطقة آمنة للاجئين لمنع النظام السوري والضربات الجوية السورية من استهداف المدنيين في سورية.

وأشار المسؤول الأميركي إلى أن الخيارات ما زالت على الطاولة فيما سمي الخطة «ب»، وأن المسؤولين في الإدارة يناقشون الكثير من المسارات لكن لم يتم الاتفاق أو تقرير أحد تلك الخيارات بعد. وأوضح أن المسؤولين بالإدارة ومسؤولي الأمن القومي يشعرون أن خيار إقامة منطقة حظر جوي سيكون مكلفاً للغاية ويشمل خطوات عسكرية معقدة ومكلفة.

شركة سيريتل موبايل تيليكوم تبدأ بتوزيع مبلغ من أرباح السنوات السابقة للأسهم اعتباراً من ٠٦ / آذار / ٢٠١٦

بناءً على قرار الهيئة العامة العادية لشركة سيريتل موبايل تيليكوم المنعقدة في يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ / شباط / ٢٠١٦

تعلن شركة سيريتل عن توزيع مبلغ من الأرباح المدورة عن السنوات السابقة على السادة المساهمين وذلك بواقع (١٢٠) ل.س لكل سهم.

لاستلام شيكات الأرباح النقدية يرجى من السادة المساهمين الكرام التوجه إلى المراكز المذكورة أدناه ابتداءً من يوم الأحد ٠٦ / آذار / ٢٠١٦ بشكل يومي من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً باستثناء يومي الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية.

العنوان	المركز	المدينة
دمشق	وحدة علاقات المساهمين	المالكي - غرب حديقة الجاحظ - جادة أحمد شوقي
حلب	مركز خدمات الفرقان	حلب- الفرقان
اللاذقية	مركز خدمات المرفأ	جانب مدخل المرفأ - بناء الشركة السورية للنقل البحري
طرطوس	مركز خدمات طرطوس السياحة	الكورنيش الشرقي – جانب دوار السياحة
حمص	مركز خدمات الملعب البلدي	ساحة الملعب البلدي - مقابل جامع عمر بن الخطاب
حماه	مركز خدمات العاصي	ساحة العاصي
الحسكة	مركز خدمات الحسكة	شارع فارس خوري - مقابل اتحاد نقابات العمال
القامشلي	مركز خدمات القامشلي	حي الوسطى - مقابل المشفى الوطني القديم
السويداء	مركز خدمات السويداء	شارع طارق بن زياد - مبنى مزود الانترنت

يتم تسليم شيك الأرباح بعد إبراز البطاقة الشخصية أو سجل تجاري حديث بالنسبة للأشخاص الاعتباريين بالإضافة إلى شهادة ملكية الأسهم.

للاستفسار والمراجعة يرجى زيارة موقع وحدة علاقات المساهمين الإلكتروني:
http://investorrelations.syriatel.sy

أو الاتصال على الأرقام التالية:
موبايل: ٠٩٩٣-١١٩٣٩٣، هاتف: ٠١١-٩٣٩٣، فاكس: ٠١١-٣٣٤٤٠٠٧
بريد إلكتروني: Investor-relations@syriatel.com.sy

سوريّة بكل اعتزاز
سيريتل SYRIATEL